تفسير

التحرير والتنوير

تأليف

سماحة الأستاذ الإمام الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور

الجزء الأول

الكتاب الأول

الدار التونسية للنشر

جميع حقوق الطبع محفوظة للدار التونسية للنشر

تونس 1984

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

الحمد لله على أن بيّن للمستهدين معالم مُراده ، ونصب لجحافل المستفتحين أعلام أمداده فأنزل القرآن قانونا عاما معصوما ، وأعجز بعجائبه فظهرت يوما فيوما ، وجعله مصدّقا لما بين يديه ومهيمنا ، وما فرط فيه من شيء يعظ مسيئا ويعد محسنا ، حتى عرفه المنصفون من مؤمن وجاحد ، وشهد له الراغب والمُحْتار والحاسد ، فكان الحال بتصديقه أنطقَ من اللسان ، وبرهانُ العقل فيه أبصرَ من شاهد العيان ، وأبرز آياته فى الآفاق فتبيّن للمؤمنين أنه الحق ، كما أنزله على أفضل رسول فبشّر بأنّ لهم قَدَمَ صِدْق ، فبه أصبح الرسول الأمّى سيدَ الحكماء المربّين ، وبه شرح صدره إذ قال « إنّك على الحق المبين » ، فلم يزل كتابه مشعّانيّرا ، محفوظا من لدنه أن يُترك فيكونَ مبدّلا ومغيّرا .

ثم قيض لتبيينه أصحابَه الأشداء الرحماء ، وأبان أسراره مَنْ بَعْدَهم فى الأمة مِن العلماء. فصلاة الله وسلامه على رسوله وآله الطاهرين ، وعلى أصحابه نجوم الاقتداء للسائرين والماخرين[1]

أما بعد فقد كان أكبر أمنيتى منذ أمد بعيد ، تفسير الكتاب المجيد ، الجامع لمصالح الدنيا والدين ، وموثقِ شديد العرى من الحق المتين ، والحاوى لكليات العلوم ومعاقد استنباطها ، والآخذِ قوس البلاغة من محل نياطها ، طمعا فى بيان نكت من العلم وكليات من التشريع ، وتفاصيل من مكارم الأخلاق ، كان يلوح انموذج من جميعها فى خلال تدبره ، أو مطالعة كلام مفسِّره[2] ، ولكنى كنت على كافى بذلك أتجهم التقحُّم على هذا

(١) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم فبنيت على هذا التشبيه تشبيه المهتدين بهم بفريقين : فريق سائرون فى البر وفى ذلك تشبيه عملهم فى الاهداء ، وهو اتباع طريق السنة ؛ بالسير فى طرق البر . وفريق ماخرون أى سائرون فى الفلك المواخر فى البحر ، وتضمن ذلك تشبيه عملهم فى الاهداء وهو الخوض فى العلوم بالمخر فى البحر . ومن ذلك الإشارة إلى أن العلم كالبحر كما هو شائع ، وأن السنة كالسبيل المبلغ للمقصود .

(٢) أشير بهذا إلى أن المهم من كلام المفسرين يرشد إلى الزيادة على ما ذكروه ، والذى دون ذلك من كلامهم ينبه إلى تقويم ما ذكروه ، والمفسر هنا مراد به الجنس .

المجال ، وأحجم عن الزجّ بِسيَةِ قوسى فى هذا النضال . اتقاء ما عسى أن يعرِّض له المرء نفسه من متاعب تنوء بالقوة ، أو فلتاتِ سهامِ الفهم وإن بلغ ساعدُ الذهن كمالَ الفُتُوَّة . فيقِيتُ أسوّف النفس مرة ومرة أسومها زَجرا ، فإن رأيتُ منها تصميا أحلْتُها على فرصة أخرى ، وأنا آمل أن يُمنَح من التيسير ، ما يشجّع على قصد هذا الغرض العسير . وفيما أنا بين إقدام وإحجام ، أتخيل هذا الحَقْل مَرَّةً القتادَ وأخرى الثُّمام . إذا أنا بأملى قد خيل إلىّ أنه تباعد أو انقضى ، إذ قدر أن تسند إلىّ خطة القضا[1] . فبقيت متلهفا ولات حين مناص ، وأضمرت تحقيق هاته الأمنية متى أجل الله الخلاص ، وكنت أحادث بذلك الأصحاب والإخوان ، وأضرب المثل بأبى الوليد ابن رشد فى كتاب البيان[2] ، ولم أزل كلما مضت مدة يزداد التمنى وأرجو إنجازه ، إلى أن أوشك أن تمضى عليه مدة الحيازة ، فإذا الله قد منّ بالنقلة إلى خطة الفتيا[3] . وأصبحت الهمة مصروفة إلى ما تنصرف إليه الهمم العُلْيا ، فتحوّل إلى الرجاء ذلك الياس ، وطمعت أن أكون ممن أوتى الحكمة فهو يقضى بها ويعلمها الناس[4] . هنا لك عقدت العزم على تحقيق ما كنت أضمرته ، واستعنت بالله تعالى واستخرته ؟ وعلمت أن ما يَهُولُ من توقع كلل أو غلط ، لا ينبغى أن يحول بينى وبين نسج هذا النمط ، إذا بذلت الوسع من الاجتهاد ، وتوخيت طرق الصواب والسداد .

أقدمت على هذا المهم إقدام الشجاع ، علَى وادى السِّباع[5] ؛ متوسطا فى معترك أنظار

---

(١) فى ٢٦ رمضان ١٣٣١ والقضاء هنا بالقصر لمراعاة السجع . (٢) حيث ذكر أنه شرع فيه ، ثم عاقه عنه تقليد خطة القضاء بقرطبة فعزم على الرجوع إليه إن أربح من القضاء ، وأنه عرض عزمه على أمير المؤمنين على بن يوسف ابن تاشفين ، فأجابه لذلك وأعفاه من القضاء . ليعود إلى إكمال كتابه « البيان والتحصيل » وهذا الكتاب هو شرح جليل على كتاب العتبية الذى جمع فيه العتبى سماع أصحاب مالك منه ، وسماع أصحاب ابن القاسم منه . (٣) فى ٢٦ رجب ١٣٤١ .

(٤) أردت الإشارة إلى الحديث : « لا حسد إلا فى اثنتين » لأنه يتعين أن لا يكون المراد خصوص الجمع بين القضاء بها وتعليمها . بل يحصل المقصود ولو بأن يقضى بها مدة ، ويعلمها الناس مدة أخرى.

(٥) وادى السباع موضع بين مكة والبصرة وهو واد قفر من السكان تكثر به السباع قال سحيم ابن وثيل :

مررتُ على وادى السباع ولا أرى كوادى السباع حين يُظْلَمُ وَاديا
أقلَّ به ركبٌ أتَوْهُ تَئِيَّةً وأخوفَ إلّا ما وقَى اللهُ ساريا

الناظرين . وزائراً بين ضُباح الزائرين[1] ، فجعلت حقا علىّ أن أبْدى فى تفسير القرآن نكتا لم أر من سبقنى إليها ، وأن أقف مَوْقف الحكم بين طوائف المفسرين تارة لها وآونة عليها ، فإن الاقتصار على الحديث المُعاد ، تعطيل لفيض القرآن الذى ماله من نفاد . ولقد رأيت الناس حول كلام الأقدمين أحدَ رَجُلَيْن : رجل معتكف فيما شاده الأقدمون ، وآخر آخِذ بمعوله فى هدم ما مضت عليه القرون ، وفى كلتا الحالتين ضُرٌّ كثير ، وهنا لك حالة أخرى ينجبر بها الجناح الكسير ، وهى أن نعمِد إلى ما أشاده الأقدمون فنهذبَه ونزيدَه ، وحاشا أن ننقضه أو نبيدَه ، عالما بأن غمض فضلهم كُفران للنعمة ، وجَحْدَ مزايا سَلفها ليس من حَميد خصالِ الأُمَّة ، فالحمد لله الذى صدَّق الأمل ، ويسّر إلى هذا الخير ودلّ .

والتفاسير وإن كانت كثيرة فإنك لا تجد الكثير منها إلا عالة على كلام سابق بحيث لا حظّ لمؤلفه إلا الجمع على تفاوت بين اختصار وتطويل . وإن أهم التفاسير « تفسير الكشاف » و « المحرر الوجيز » لابن عطية و « مفاتيح الغيب » لفخر الدين الرازى ، وتفسير البيضاوى الملخص من الكشاف ومن مفاتيح الغيب بتحقيق بديع ، وتفسير الشهاب الآلوسى ، وما كتبه الطّيبى والقزوينى والقطب والتفتزانى على الكشاف ، وما كتبه الخفاجى على تفسير البيضاوى ، وتفسير أبى السعود ، وتفسير القرطبى والموجود من تفسير الشيخ محمد بن عرفة التونسى من تقييد تلميذه الأبّى وهو بكونه تعليقاً على تفسير ابن عطية أشبه منه بالتفسير لذلك لا يأتى على جميع آى القرآن وتفاسير الأحكام ، وتفسير الإمام محمد ابن جرير الطبرى ، وكتاب « درة التنزيل » المنسوب لفخر الدين الرازى ، وربما ينسب للراغب الأصفهانى . ولقصد الاختصار أُعرض عن العزو إليها ، وقد ميزت ما يفتح الله لى من فهم فى معانى كتابه وما أجلبه من المسائل العلمية ، مما لا يذكره المفسرون ، وإنما حسبى فى ذلك عدم عثورى عليه فيما بين يدىّ من التفاسير فى تلك الآية خاصة ، ولست أدعى انفرادى به فى نفس الأمر ، فكم من كلام تنشئه تجدك قد سبقك إليه متكلم ،

---

(١) الزائرين هنا اسم فاعل من زأر بهمزة بعد الزاى ، وهو الذى مصدره الزئير ، وهو صوت الأسد قال عنترة :

حَلَّتْ بأرض زُؤارِينَ فأصبحتْ عَسِرًا علىّ طِلَابُكِ ابنةَ مَخْرَمِ

وكم من فهم تستظهره وقد تقدّمك إليه متفهّم ، وقديماً قيل :

* هل غادر الشعراء من مُتَرَدَّمْ *

إنّ معاني القرآن ومقاصده ذات أفانين كثيرة بعيدة المدى مترامية الأطراف موزّعة على آياته فالأحكام مبينة في آيات الأحكام ، والآداب في آياتها ، والقصص في مواقعها ، وربما اشتملت الآية الواحدة على فنين من ذلك أو أكثر . وقد نحا كثير من المفسرين بعض تلك الأفنان ، ولكنّ فنّا من فنون القرآن لاتخلو عن دقائقه ونكته آية من آيات القرآن ، وهو فن دقائق البلاغة هو الذي لم يخصه أحد من المفسرين بكتاب كما خصُّوا الأفانين الأخرى ، من أجل ذلك التزمتُ أن لا أغفل التنبيه على ما يلوح لي من هذا الفن العظيم في آية من آي القرآن كلّما ألهمته بحسب مبلغ الفهم وطاقة التدبّر .

وقد اهتممت فى تفسيرى هذا ببيان وجوه الإعجاز ونكت البلاغة العربية وأساليب الاستعمال ، واهتممت أيضاً ببيان تناسب اتصال الآى بعضها ببعض ، وهو منزع جليل قد عنى به فخر الدين الرازى ، وألّف فيه برهان الدين البقاعى كتابه المسمى « نظم الدرر فى تناسب الآى والسور » إلا أنهما لم يأتيا فى كثير من الآى بما فيه مقنع ، فلم تزل أنظار المتأملين لفصل القول تتطلع ، أما البحث عن تناسب مواقع السور بعضها إثر بعض ، فلا أراه حقا على المفسر .

ولم أغادر سورة إلا بيّنت ما أُحيطُ به من أغراضها لئلا يكون الناظر فى تفسير القرآن مقصوراً على بيان مفرداته ومعانى جمله كأنها فقر متفرقة تصرفه عن روعة انسجامه وتحجب عنه روائع جماله .

واهتممت بتبيين معانى المفردات فى اللغة العربية بضبط وتحقيق مما خلت عن ضبط كثير منه قواميس اللغة . وعسى أن يجد فيه المطالع تحقيق مراده ، ويتناول منه فوائد ونكتا على قدر استعداده ، فإنى بذلت الجهد فى الكشف عن نكت من معانى القرآن وإعجازه خلت عنها التفاسير ، ومن أساليب الاستعمال الفصيح ما تصبو إليه همم النحارير ، بحيث سَاوى هذا التفسير على اختصاره مطولاتِ القماطير ، ففيه أحسن ما فى التفاسير ، وفيه أحسن مما فى التفاسير .

وسميته « تحرير المعنى السديد ، وتنوير العقل الجديد ، من تفسير الكتاب المجيد ».

واختصرت هذا الاسم باسم ﴿ التحرير والتنوير من التفسير ﴾ وها أنا[1] أبتدئ بتقديم مقدمات تكون عوناً للباحث فى التفسير ، وتغنيه عن مُعاد كثير .

---

(١) عن قصد قلت « وها أنا » ولم أقل « وها أناذا » كما التزمه كثير من المتحذلقين أخذاً بظاهر كلام مغنى اللبيب لما بينته عند تفسير قوله تعالى : «ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم» . فى سورة البقرة .

المقدمة الأولى

فى التفسير والتأويل وكون التفسير علماً

التفسير مصدر فسّر بتشديد السين الذى هو مضاعف فسر بالتخفيف (من بابى نصر وضرب) الذى مصدره الفَسْر، وكلاهما فعل متعد فالتضعيف ليس للتعدية .

والفسر الإبانة والكشف لمدلول كلام أو لفظ بكلام آخر هو أوضح لمعنى المفسَّر عند السامع ، ثم قيل المصدران والفعلان متساويان فى المعنى ، وقيل يختص المضاعف بإبانة المعقولات ، قاله الراغب وصاحب البصائر ، وكأن وجهه أن بيان المعقولان يكلف الذى يبينه كثرة القول ، كقول أوس بن حجر :

الألمعىّ الذى يظن بك الظ ن كأن قد رأى وقد سَمعا

فكان تمام البيت تفسيرا لمعنى الألمعى ، وكذلك الحدود المنطقية المفسِّرة للمواهى والأجناس ، لاسيما الأجناس العالية الملقبة بالمقولات فناسب أن يخص هذا البيان بصيغة المضاعفة، بناء على أن فعَّل المضاعف إذا لم يكن للتعدية كان المقصود منه الدلالة على التكثير من المصدر ، قال فى الشافية « وفعّل للتكثير غالباً » وقد يكون التكثير فى ذلك مجازيًّا واعتبارياً بأن ينزل كدُّ الفكر فى تحصيل المعانى الدقيقة ، ثم فى اختيار أضبط الأقوال لإبانتها منزلة العمل الكثير كتفسير صُحَارٍ العَبْدِى[1] وقد سأله معاوية عن البلاغة فقال: « أن تقول فلا تخطئ ، وتجيب فلا تبطئ » ثم قال لسائله أقلنى « لا تخطئ ولا تبطئ » .

(١) صحار بضم الصاد وتخفيف الحاء المهملتين ، وهو ابن عياش، بليغ من بلغاء قبيلة عبد القيس فى صدر الدولة الأموية .

ويشهد لهذا قوله تعالى « ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيرا » .

فأما إذا كان فعّل المضاعف للتعدية فإنّ إفادته التكثير مختلف فيها ، والتحقيق أن المتكلم قد يعدل عن تعدية الفعل بالهمزة إلى تعديته بالتضعيف لقصد الدلالة على التكثير لأن المضاعف قد عُرف بتلك الدلالة فى حالة كونه فعلًا لازماً فقارنته تلك الدلالة عند استعماله للتعدية مقارنة تبعية . ولذلك قال العلامة الزمخشرى فى خطبة الكشاف « الحمد لله الذى أنزل القرآن كلاما مؤلفاً منظماً ، ونزّله على حسب المصالح منجماً » فقال المحققون من شراحه ، جمع بين أنزل ونزل لما فى نزل من الدلالة على التكثير ، الذى يناسب ما أراده العلّامة من التدريج والتنجيم . وأنا أرى أن استفادة معنى التكثير فى حال استعمال التضعيف للتعدية أمر من مستتْبَعات الكلام حاصل من قرينة عدول المتكلم البليغ عن المهموز . الذى هو خفيف إلى المضعف الذى هو ثقيل، فذلك العدول قرينة على المراد وكذلك الجمع بينهما فى مثل كلام الكشاف قرينة على إرادة التكثير .

وعزا شهاب الدين القرافى فى أول «أنواء البروق» إلى بعض مشايخه أن العرب فرقوا بين فرق بالتخفيف ، وفرّق بالتشديد ، فجعلوا الأول للمعانى والثانى للأجسام بناء على أن كثرة الحروف تقتضى زيادة المعنى أو قوتَه ، والمعانى لطيفة يناسبها المخفف ، والأجسام كثيفه يناسبها التشديد ، واستشكله هو بعدم أطراده ، وهو ليس من التحرير بالمحل اللائق ، بل هو أشبه باللطائف منه بالحقائق ، إذ لم يراع العرب فى هذا الاستعمال معقولا ولا محسوساً وإنما راعوا الكثرة الحقيقية أو المجازية كما قررنا ، ودل عليه استعمال القرآن، ألا ترى أن الاستعمالين ثابتان فى الموضع الواحد ، كقوله تعالى « وقرآنا فرقناه » قرئ بالتشديد والتخفيف ، وقال تعالى حكاية لقول المؤمنين « لا نفرّق بين أحد من رسله » وقال لبيد:

فمضى وقدّمها وكانت عادة منه إذا هى عَرّدت إقدامُها

فجاء بفِعْل قدّم وبمصدر أَقْدَم ، وقال سيبويه « إن فعّل وأفعل يتعاقبان » على أن التفرقة عند مثبتها ، تفرقة فى معنى الفعل لا فى حالة مفعوله بالأجسام .

والتفسير فى الاصطلاح نَقُولُ :

هو اسم للعلم الباحث عن بيان معانى ألفاظ القرآن وما يستفاد منها باختصار أو توسع .

والمناسبة بين المعنى الأصلى والمعنى المنقول إليه لا يحتاج إلى تطويل .

وموضوع التفسير : ألفاظ القرآن من حيث البحث عن معانيه ، وما يستنبط منه وبهذه الحيثية خالف علم القراءات لأن تمايز العلوم ـ كما يقولون ـ بتمايز الموضوعات ، وحيثيات المَوضوعات .

هذا وفى عد التفسير علماً تسامح؛ إذ العلم إذا أطلق ، إما أن يراد به نفس الإدراك ، نحو قول أهل المنطق ، العلم إما تصور وإما تصديق ، وإما أن يراد به الملكة المسماة بالعقل وإما أن يراد به التصديق الجازم وهو مقابل الجهل ، (وهذا غير مراد فى عد العلوم) وإما أن يراد بالعلم المسائل المعلومات وهى مطلوبات خبرية يُبَرْهَن عليها فى ذلك العلم وهى قضايا كلية ، ومباحث هذا العلم ليست بقضايا يبرهن عليها فما هى بكلية ، بل هى تصورات جزئية غالباً لأنه تفسير ألفاظ أو استنباط معان . فأما تفسير الألفاظ فهو من قبيل التعريف اللفظى وأما الاستنباط فمن دلالة الالتزام وليس ذلك من القضية .

فإذ قلنا إن يوم الدين فى قوله تعالى « مَلِكِ يوم الدين » هو يوم الجزاء ، وإذا قلنا أن قوله تعالى « وحَمْلُه وفِصَالُه ثلاثُون شهراً » مع قوله « وفصاله فى عامين » يؤخذ منه أن أقل الحمل ستة أشهر عند من قال ذلك ، لم يكن شىء من ذلك قضية، بل الأول تعريف لفظى ، والثانى من دلالة الالتزام ولكنهم عدوا تفسير ألفاظ القرآن علماً مستقلا أراهم فعلوا ذلك لواحد من وجوه ستة :

الأول : أن مباحثه لكونها تؤدِّى إلى استنباط علوم كثيرة وقواعد كلية ، نزلت منزلة القواعد الكلية لأنها مبدأ لها ، ومنشأ ، تنزيلا للشىء منزلة ما هو شديد الشبه به بقاعدة ما قارب الشىء يعطى حكمه ، ولاشك أن ما تستخرج منه القواعد الكلية والعلوم أجدر بأن يعد علماً من عد فروعه علماً ، وهم قد عدوا تدوين الشعر علماً لما فى حفظه من استخراج نكت بلاغية وقواعد لغوية .

والثانى أن نقول : إن اشتراط كون مسائل العلم قضايا كلية يبرهن عليها فى العلم خاص بالعلوم المعقولة ، لأن هذا اشتراطٌ ذكره الحكماء فى تقسيم العلوم ، أما العلوم الشرعية والأدبية فلا يشترط فيها ذلك ، بل يكفى أن تكون مباحثُها مفيدة كمالا علمياً لمُزاوِلها ،

والتفسير أعلاها فى ذلك ، كيف وهو بيان مراد الله تعالى من كلامه ، وهم قد عدوا البديع علما والعَروض علما وما هى إلا تعاريف لألقاب اصطلاحية .

والثالث أن نقول : التعاريف اللفظية تصديقات على رأى بعض المحققين فهى تؤول إلى قضايا ، وتفرُّعُ المعانى الجمةِ عنها نزّلها منزلة الكلية ، والاحتجاجُ عليها بشعر العرب وغيره يقوم مقام البرهان على المسألة ، وهذا الوجه يشترك مع الوجه الأول فى تنزيل مباحث التفسير منزلةَ المسائل ، إلا أن وجه التنزيل فى الأول راجع إلى ما يتفرع عنها ، وهنا راجع إلى ذاتها مع أن التنزيل فى الوجه الأول فى جميع الشروط الثلاثة وهنا فى شرطين ، لأن كونها قضايا إنما يجىء على مذهب بعض المنطقيين .

الرابع أن نقول : إن علم التفسير لا يخلو من قواعد كلية فى أثنائه مثل تقرير قواعد النسخ عند تفسير « ما ننسخ من آية » ، وتقرير قواعد التأويل عند تقرير «وما يعلم تأويله» وقواعد المحكم عند تقرير « منه آيات محكمات » ، فسمى مجموع ذلك وما معه علما تغليبا ، وقد اعتنى العلماء بإحصاء كليات تتعلق بالقرآن ، وجمعها ابن فارس ، وذكرها عنه فى الإتقان وعنى بها أبو البقاء الكفوى فى كلياته ، فلا بدع أن تزاد تلك فى وجوه شبه مسائل التفسير بالقواعد الكلية .

الخامس : أن حق التفسير أن يشتمل على بيان أصول التشريع وكلياته فكان بذلك حقيقا بأن يسمى علما ولكن المفسرين ابتدأوا بتقصى معانى القرآن فطفحت عليهم وحسرت دون كثرتها قواهم ، فانصرفوا عن الاشتغال بانتزاع كليات التشريع إلا فى مواضع قليلة .

السادس ـ وهو الفصل ـ : أن التفسير كان أول ما اشتغل به علماء الإسلام قبل الاشتغال بتدوين بقية العلوم ، وفيه كثرت مناظراتهم وكان يحصل من مزاولته والدربة فيه لصاحبه ملكة يدرك بها أساليب القرآن ودقائق نظمه ، فكان بذلك مفيدا علوما كلية لها مزيد اختصاص بالقرآن المجيد ، فمن أجل ذلك سمى علما .

ويظهر أن هذا العلم إن أُخِذ من حيث إنه بيان وتفسير لمراد الله من كلامه كان معدودا من أصول العلوم الشرعية وهى التى ذكرها الغزالى فى الضرب الأول من العلوم الشرعية

المحمودة من كتاب الإحياء ، لأنه عد أولها الكتاب والسنة ، ولا شك أنه لا يعنى بعلم الكتاب حفظ ألفاظه بل فهم معانيها وبذلك صح أن يعد رأس العلوم الإسلامية كما وصفه البيضاوى بذلك ، وإن أُخِذ من حيث ما فيه من بيان مكى ومدنى ، وناسخ ومنسوخ، ومن قواعد الاستنباط التى تذكر أيضا فى علم أصول الفقه من عموم وخصوص وغيرها كان معدودا فى متممات العلوم الشرعية المذكورة فى الضرب الرابع من كلام الغزالى[1] ، وبذلك الاعتبار عُد فيها إذ قال « الضرب الرابع المتممات وذلك فى علم القرآن ينقسم إلى ما يتعلق باللفظ ، كعلم القراءات ، وإلى ما يتعلق بالمعنى كالتفسير فإن اعتماده أيضا على النقل ، وإلى ما يتعلق بأحكامه كالناسخ والمنسوخ ، والعام والخاص ، وكيفية استعمال البعض منه مع البعض وهو العلم الذى يسمى أصول الفقه » وهو بهذا الاعتبار لا يكون رئيس العلوم الشرعية .

والتفسير أول العلوم الإسلامية ظهورا ، إذ قد ظهر الخوض فيه فى عصر النبى صلى الله عليه وسلم ، إذ كان بعض أصحابه قد سأل عن بعض معانى القرآن كما سأله عمر رضى الله عنه عن الكلالة ، ثم اشتهر فيه بعد من الصحابة على وابن عباس وهما أكثر الصحابة قولا فى التفسير ، وزيد بن ثابت وأبىّ بن كعب ، وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عَمرو بن العاص رضى الله عنهم ، وكثر الخوض فيه ، حين دخل فى الإسلام من لم يكن عربى السجية ، فلزم التصدى لبيان معانى القرآن لهم ، وشاع عن التابعين وأشهرهم فى ذلك مجاهد وابن جبير ، وهو أيضا أشرف العلوم الإسلامية ورأسها على التحقيق .

وأما تصنيفه فأول من صنف فيه عبد الملك بن جريج المكى (المولود سنة ٨٠ هـ والمتوفى سنة ١٤٩ هـ) صنف كتابه فى تفسير آيات كثيرة وجمع فيه آثارا وغيرها وأكثر روايته عن أصحاب ابن عباس مثل عطاء ومجاهد ، وصنفت تفاسير ونسبت رواياتها إلى ابن عباس ،

(١) حيث قسم العلوم إلى شرعية وغيرها ، وقسم الشرعية إلى محمودة ومذمومة، وقسم المحمودة منها إلى أضرب أربعة : أصول وفروع ومقدمات ومتممات ، فالأصول الكتاب والسنة والإجماع وآثار الصحابة ، والثانى الفروع وهو ما فهم من الأصول ، وهو الفقه وعلم أحوال القلوب ، والثالث المقدمات كالنحو واللغة ، والرابع المتممات للقرآن وللسنة وللآثار وهى القرآءات والتفسير والأصول وعلم الرجال وليس فى العلوم الشرعية مذموم إلا عرضا ، كبعض أحوال علم الكلام ، وبعض الفقه الذى يقصد للتحيل ونحوه ،

لكن أهل الأثر تكلموا فيها وهى تفسير محمد بن السائب الكلبى (المتوفى سنة ١٤٦ هـ) عن أبى صالح عن ابن عباس، وقد رُمى أبو صالح بالكذب حتى لقب بكلمة « دروغدت » بالفارسية بمعنى الكذاب [٢] وهى أوهى الروايات فإذا انضم إليها رواية محمد بن مروان السُّدِّى عن الكلبى فهى سلسلة الكذب [٣]، أرادوا بذلك أنها ضد ما لقبوه بسلسلة الذهب، وهى مالك عن نافع عن ابن عمر. وقد قيل إن الكلبى كان من أصحاب عبد الله بن سبأ اليهودى الأصل، الذى أسلم وطعن فى الخلفاء الثلاثة وغلا فى حب على بن أبى طالب، وقال إن عليا لم يمت وأنه يرجع إلى الدنيا وقد قيل إنه ادعى إلهية على.

وهنالك رواية مقاتل ورواية الضحاك، ورواية على بن أبى طلحة الهاشمى كلها عن ابن عباس، وأصحها رواية على بن أبى طلحة، وهى التى اعتمدها البخارى فى كتاب التفسير من صحيحه فيما يصدّر به من تفسير المفردات على طريقة التعليق، وقد خرّج فى الاتقان، جميع ما ذكره البخارى من تفسير المفردات، عن ابن أبى طلحة عن ابن عباس مرتبة على سور القرآن. والحاصل أن الرواية عن ابن عباس، قد اتخذها الوضّاعون والمدلسون ملجأ لتصحيح ما يروونه كدأب الناس فى نسبة كل أمر مجهول من الأخبار والنوادر، لأشهر الناس فى ذلك المقصد.

وهنالك روايات تسند لعلى رضى الله عنه، أكثرها من الموضوعات، إلا ما روى بسند صحيح، مثل مافى صحيح البخارى ونحوه، لأن لعلى أفهاما فى القرآن كما ورد فى صحيح البخارى، عن أبى جحيفة قال: قلت لعلى هل عندكم شىء من الوحى ليس فى كتاب الله فقال « لا والذى فلق الحبة، وبرا النَّسَمَة، ما أعلَمُه إلا فهما يعطيه الله رجلا فى القرآن » ثم تلاحق العلماء فى تفسير القرآن وسلك كل فريق مسلكا يأوى إليه وذوقا يعتمد عليه.

فمنهم من سلك مسلك نقل ما يؤثر عَنِ السلف، وأول من صنف فى هذا المعنى، مالك ابن أنس، وكذلك الداودى تلميذ السيوطى فى طبقات المفسرين، وذكره عياض فى المدارك إجمالا. وأشهر أهل هذه الطريقة فيما هو بأيدى الناس محمد بن جرير الطبرى.

---

(٢) تفسير القرطبى، (٣) الإتقان

ومنهم من سلك مسلك النظر كأبى إسحاق الزجاج وأبى على الفارسى ، وشغف كثير بنقل القصص عن الإسرائيليات ، فكثُرت فى كتبهم الموضوعات ، إلى أن جاء فى عصر واحد عالمان جليلان أحدهما بالمشرق ، وهو العلامة أبو القاسم محمود الزمخشرى ، صاحب الكشاف ، والآخر بالمغرب بالأندلس وهو الشيخ عبد الحق بن عطية ، فألف تفسيره المسمى بـ « المحرر الوجيز » . كلاهما يغوص على معانى الآيات ، ويأتى بشواهدها من كلام العرب ويذكر كلام المفسرين إلا أن منحى البلاغة والعربية بالزمخشرى أخص ، ومنحى الشريعة على ابن عطية أغلب ، وكلاهما عضادتا الباب ، ومرجع من بعدهما من أولى الألباب .

وقد جرت عادة المفسرين بالخوض فى بيان معنى التأويل ، وهل هو مساو للتفسير أو أخص منه أو مباين . وجماع القول فى ذلك أن من العلماء من جعلهما متساويين، وإلى ذلك ذهب ثعلب وابن الأعرابى وأبو عبيدة ، وهو ظاهر كلام الراغب ، ومنهم من جعل التفسير للمعنى الظاهر والتأويل للمتشابه ، ومنهم من قال: التأويل صرف اللفظ عن ظاهر معناه إلى معنى آخر محتمَل لدليل فيكون هنا بالمعنى الأصولى ، فإذا فسر قوله تعالى « يخرج الحى من الميت » بإخراج الطير من البيضة ، فهو التفسير ، أو بإخراج المسلم من الكافر فهو التأويل ، وهنالك أقوال أخر لا عبرة بها ، وهذه كلها اصطلاحات لا مشاحة فيها إلا أن اللغة والآثار تشهد للقول الأول ، لأن التأويل مصدر أوَّله إذا أرجعه إلى الغاية المقصودة ، والغايةُ المقصودةُ من اللفظ هو معناه وما أراده منه المتكلم به من المعانى ، فساوى التفسير ، على أنه لا يطلق إلا على مافيه تفصيل معنى خفى معقول . قال الأعشى :

على أنها كانت تَأَوَّلُ حُبَّها تَأَوُّلَ رِبْعِيٍّ السقاب فأَصْحَبا

أى تَبَيينُ تفسير حبها أنه كان صغيرا فى قلبه ، فلم يزل يشب حتى صار كبيرا كهذا السقب أى ولد الناقة ، الذى هو من السقاب الربيعية لم يزل يشب حتى كبر وصار له ولد يصحبه قاله أبو عبيدة ، وقد قال الله تعالى « هل ينظرون إلا تأويلَه » أى ينتظرون إلا بيانه الذى هو المراد منه ، وقال صلى الله عليه وسلم فى دعائه لابن عباس « اللهم فَقِّهْهُ فى الدين وعَلِّمْه التأويل » ، أى فَهِّمْ معانى القرآن ، وفى حديث عائشة رضى الله عنها

« كان صلى الله عليه وسلم يقول فى ركوعه سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لى يتأول القرآن » أى يعمل بقوله تعالى «فسبِّحْ بحمد ربك واستغفره» فلذلك جمع فى دعائه التسبيح والحمد وذِكر لفظ الرب وطلب المغفرة فقولها « يتأول » ، صريح فى أنه فسر الآية بالظاهر منها ولم يحملها على ما تشير إليه من انتهاء مدة الرسالة وقرب انتقاله صلى الله عليه وسلم ، الذى فهمه منها عمر وابن عباس رضى الله عنهما .

المقدمة الثانية

فى استمداد علـــم التفسير

استمداد العلم يراد به توقفه على معلومات سابقٍ وجودُها على وجود ذلك العلم عند مدوِّنيـهِ لتـكون عونا لهم على إتقان تدوين ذلك العلم ، وسمى ذلك فى الاصطلاح بالاستمداد عن تشبيه احتياج العلم لتلك المعلومات بطلب المَدِدِ ، والمَدَدُ العـون والغُواث ، فقرنوا الفعل بحرفى الطلب وهما السين والتاء ، وليس كل ما يذكر فى العلم معدودا من مَدده ، بل مَدده ما يتوقف عليه تقومه ، فأما ما يورد فى العلم من مسائل علوم أخرى ، عند الإفاضة فى البيان ، مثل كثير من إفاضات فخر الدين الرازى ، فى «مفاتيح الغيب » فلا يعدُّ مددا للعلم ، ولا ينحصر ذلك ولا ينضبط ، بل هو متفاوت على حسب مقادير توسع المفسرين ومستطرداتهم ، فاستمداد علم التفسـير للمفسر العربى والمولّد ، من المجموع الملتئم من علم العربية وعلم الآثار ، ومن أخبار العرب وأصول الفقه قيل وعلم الـكلام وعلم القراءات .

أما العربية فالمراد منها معرفة مقاصد العرب من كلامهم وأدب لغتهم سواء حصلت تلك المعرفة ، بالسجية والسليقة ، كالمعرفة الحاصلة للعرب الذين نزل القرآن بين ظهرانيهم ، أم حصلت بالتلقى والتعلم كالمعرفة الحاصلة للمولدين الذين شافهوا بقية العرب ومارسوهم ، والمولدين الذين درسوا علوم اللسان ودونوها .

إن القرآن كلام عربى فـكانت قواعد العربية طريقاً لفهم معانيه ، وبدون ذلك يقع الغلط وسوء الفهم ، لمن ليس بعربى بالسليقة ، ونعنى بقواعد العربية مجموع علوم اللسان العربى ، وهى : متن اللغة ، والتصريف ، والنحو ، والمعانى ، والبيان . ومن وراء ذلك استعمال العرب المتَّبَع من أساليبهم فى خطبهم وأشعارهم وتراكيب بلغائهم ، ويدخل فى ذلك ما يجرى مجرى التمثيل والاستئناس للتفسير من أفهام أهل اللسان أنفسهم لمعانى آيات غير واضحة الدلالة عند المولدين ، قال فى الـكشاف : « ومِنْ حق مفسر كتابِ الله الباهر ، وكلامِه المعجز أن يتعاهد فى مذاهبه بقاء النظم على حسنه والبلاغةِ على كمالها ، وما وقع به

التحدى سليما من القادح ، فإذا لم يتعاهد أوضاع اللغة فهو من تعاهد النظم والبلاغة على مَراحل »[1] ولعلمى البيان والمعانى مزيد اختصاص بعلم التفسير لأنهما وسيلة لإظهار خصائص البلاغة القرآنية ، وما تشتمل عليه الآيات من تفاصيل المعانى وإظهار وجه الإعجاز ولذلك كان هذان العلمان يسميان فى القديم «علم دلائل الإعجاز » قال فى الكشاف : « علم التفسير الذى لا يتم لتعاطيه وإجَالةِ النظرِ فيه كلُّ ذى علم ، فالفقيه وإن برّز على الأقران فى علم الفتاوى والأحكام ، والمتكلم وإن بزّ أهل الدنيا فى صناعة الكلام ، وحافظ القصص والأخبار وإن كان من ابن القِرِّيَّة أحفظ ، والواعظ وإن كان من الحسن البصرى أوعظ ، والنحوى وإن كان أنحَى من سيبويه ، واللغوى وإن علك اللغات بقوة لحييه ، لا يتصدى منهم أحد لسلوك تلك الطرائق ، ولا يغوص على شىء من تلك الحقائق ، إلا رجل قد برع فى علمين مختصين بالقرآن وهما علما البيان والمعانى اه »[2] .

وقال فى تفسير سورة الزمر عند قوله تعالى (والسماواتُ مطوياتٌ بيمينه) : « وكم من آية من آيات التنزيل وحديث من أحاديث الرسول ، قد ضِيم وسِيم الخَسْفَ ، بالتأويلات الغثة ، والوجوه الرثه ، لأن من تأوَّلها ليس من هذا العلم فى عِير ولا نفير ، ولا يعرف قبيلًا منه من دَبير » يريد به علم البيان . وقال السكاكى فى مقدمة القسم الثالث من كتاب المفتاح : « وفيما ذَكَرْنَا ما يُنَبِّه على أن الواقف على تمام مراد الحكيم تعالى ، وتقدس من كلامه مفتقر إلى هذين العلمين (المعانى والبيان) كلَّ الافتقار ، فالويلُ كلُّ الويل لمن تعاطى التفسير وهو فيهما راجل » ، قال السيد الجرجانى فى شرحه : « ولا شك أن خواص نظم القرآن أكثر من غيرها فلابد لمن أراد الوقوف عليها ، إن لم يكن بليغا سليقة ، من هذين العلمين . وقد أصابَ (السكاكى) بذكر الحكيم المَحَزَّ ، أى أصاب المحزّ إذ خصّ بالذكر هذا الاسم من بين الأسماء الحسنى ، لأن كلام الحكيم يحتوى على مقاصد جليلة ومعانى غالية ، لا يحصل الاطلاع على جميعها أو معظمها إلا بعد التمرس بقواعد بلاغة الكلام المفرغة فيه ، وفى قوله ينبه إشارة إلى أن من حقه أن يكون معلوما ولكنه قد يغفل عنه ،

(١) انظره عند قوله تعالى « ويمدهم فى طغيانهم يعمهون » فى سورة البقرة .

(٢) ديباجة الكشاف .

وقوله فالويل كل الويل تنفير ، لأنّ من لم يعرف هذين العلمين إذا شرع فى تفسير القرآن واستخراج لطائفه أخطأ غالبا ، وإن أصاب نادرا كان مخطئا فى إقدامه عليه اهـ » . وقوله تمام مراد الحكيم ، أى المقصود هو معرفة جميع مراد الله من قرآنه ، وذلك إما ليكثر الطلبُ واستخراجُ النكت ، فيدأَبَ كل أحد للاطلاع على غاية مراد الله تعالى ، وإما أن يكون المرادَ الذى نصب عليه علامات بلاغية وهو منحصر فيما يقتضيه المقام بحسب التتبع ، والكل مظنة عدم التناهى وباعث للناظر على بذل غاية الجهد فى معرفته ، والناس متفاوتون فى هذا الاطلاع على قدر صفاء القرائح ووفرة المعلومات ، وقال أبو الوليد ابن رشد ، فى جواب له عمن قال إنه لا يُحتاج إلى لسان العرب ما نصه : « هذا جاهل فلينصرف عن ذلك وليتب منه فإنه لايصح شىء من أمور الديانة والإسلام إلا بلسان العرب يقول الله تعالى « بلسان عربى مبين » إلا أن يرى أنه قال ذلك لخبث فى دينه فيؤدبه الإمام على قوله ذلك بحسب ما يرى فقد قال عظيما اهـ » ، ومراد السكاكى ، من تمام مراد الله ما يتحمله الكلام من المعانى الخصوصية ، فمن يفسر قوله تعالى « إياك نعبد » بأنا نعبدك لم يطلع على تمام المراد لأنه أهمل ما يقتضيه تقديم المفعول من القصد .

وقال فى آخر فن البيان من المفتاح : « لا أعلم فى باب التفسير بعد علم الأصول أَقْرَأَ على المرء لمراد الله من كلامه ، من علمى المعانى والبيان ، ولا أعون على تعاطى تأويل متشابهاته ، ولا أنفع فى درك لطائف نكته وأسراره ، ولا أكشف للقناع عن وجه إعجازه ، ولَكَمْ آية من آيات القرآن تراها قد ضِيمَتْ حقَّها واستُلِبَتْ ماءها ورَوْنَقَها أنْ وقعت إلى من ليسوا من أهل هذا العلم ، فأخذوا بها فى مآخذ مردودة ، وحملوها على محامل غير مقصودة إلخ » .

وقال الشيخ عبد القاهر فى دلائل الإعجاز . فى آخر فصل المجاز الحكمى : « ومن عادة قوم ممن يتعاطى التفسير بغير علم ، أن يتوهموا ألباب الألفاظ الموضوعة على المجاز والتمثيل أنها على ظواهرها (أى على الحقيقة) ، فيفسدوا المعنى بذلك ويبطلوا الغرض ويمنعوا أنفسهم والسامعَ منهم العلمَ بموضع البلاغة وبمكان الشرف ، وناهيك بهم إذا أخذوا فى ذكر الوجوه وجعلوا يكثرون فى غير طائل ، هنا لك ترى ماشئت من باب جهل قد فتحوه ، وزَنَد ضلالة قد قدحوا به » .

وأما استعمال العرب ، فهو التملى من أساليبهم فى خطبهم وأشعارهم وأمثالهم وعوائدهم ومحادثاتهم ، ليحصل بذلك لممارسة المولّد ذوق يقوم عنده مقام السليقة والسجية عند العربى القُحِّ « والذوق كيفية للنفس بها تدرك الخواص والمزايا التى للكلام البليغ » قال شيخنا الجد الوزير « وهى ناشئة عن تتبع استعمال البلغاء فتحصل لغير العربى بتتبع موارد الاستعمال والتدبر فى الكلام المقطوع ببلوغه غاية البلاغة ، فدعوى معرفة الذوق لا تقبل إلا من الخاصة وهو يضعف ويقوى بحسب مثافنة ذلك التدبر » اهـ .

ولله دره فى قوله المقطوع ببلوغه غاية البلاغة المشير إلى وجوب اختيار الممارس لما يطالعه من كلامهم وهو الكلام المشهود له بالبلاغة بين أهل هذا الشأن، نحو المعلقات والحماسة ونحو نهج البلاغة ومقامات الحريرى ورسائل بديع الزمان .

قال صاحب المفتاح قُبَيل الكلام على اعتبارات الإسناد الخبرى « ليس من الواجب فى صناعته وإن كان المرجع فى أصولها وتفاريعها إلى مجرد العقل ، أن يكون الدخيل فيها كالناشئ عليها فى استفادة الذوق منها ، فكيف إذا كانت الصناعة مستندة إلى تحكيمات وضعية ، واعتبارات إلفية ، فلا بأس على الدخيل فى علم المعانى ، أن يقلد صاحبه فى بعض فتاواه إن فاته الذوق هناك إلى أن يتكامل له على مَهَلٍ موجباتُ ذلك الذوق اهـ » .

ولذلك ـ أى لإيجاد الذوق أو تكميله ـ لم يكن غنى للمفسر فى بعض المواضع من الاستشهاد على المراد فى الآية ، ببيت من الشعر ، أو بشىء من كلام العرب لتكميل ما عنده من الذوق ، عند خفاء المعنى ، ولإقناع السامع والمتعلم الذين لم يكمل لهما الذوق فى المشكلات .

وهذا ـ كما قلناه آنفاً ـ شىء وراء قواعد علم العربية . وعلم البلاغة به يحصل انكشاف بعض المعانى واطمئنان النفس لها ، وبه يترجح أحد الاحتمالين على الآخر فى معانى القرآن ألا ترى أنه لو اطّلع أحد على تفسير قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا يَسْخَرْ قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء » ، وعرض لديه احتمال أن يكون عطف قوله "ولا نساء" على قوله (قوم) عطف مباين ، أو عطف خاص على عام فاستشهد المفسر فى ذلك بقول زهير .

وما أدرى وسوف إخالُ أدرى أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أم نساء

كيف تطمئن نفسه لاحتمال عطف المباين دون عطف الخاص على العام ، وكذلك إذا رأى تفسير قوله تعالى « وامسحوا برؤوسكم » وتردد عنده احتمال أن الباء فيه للتأكيد أو أنها للتبعيض أو للآلة وكانت نفسه غير مطمئنة لاحتمال التأكيد إذ كان مدخول الباء مفعولا فإذا استُشهد له على ذلك بقول النابغة :

لك الخَيْرُ إنْ وارتْكَ الأرضُ واحداً وأصبح جَدُّ الناس يظلع عاثرا

وقول الأعشى :

فكلنا مغرم يهوى بصاحبه . قاصٍ ودان وَمَحْبُول ومُحْتَبَل

رجح عنده احتمال التأكيد وظهر له أن دخول الباء على المفعول للتأكيد طريقة مسلوكة فى الاستعمال .

روى أئمة الأدب أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قرأ على المنبر قوله تعالى « أو يأخذهم على تخوّف » ثم قال ما تقولون فيها أى فى معنى التخوف ، فقام شيخ من هذيل فقال: هذه لغتنا، التخوف التنقص، فقال عمر : وهل تعرف العرب ذلك فى كلامها ؟ قال نعم قال أبو كبير الهذلى :

تَخَوَّفَ الرّحلُ منها تامِكا قَرِدًا كما تَخَوَّفَ عُودَ النَّبْعَةِ السَّفَنُ(١)

فقال عمر «عليكم بديوانكم لاتضلوا، هوشعر العرب فيه تفسير كتابكم ومعانى كلامكم» وعن ابن عباس « الشعر ديوان العرب فإذا خفى علينا الحرف من القرآن ، الذى أنزله الله بلغتهم رجعنا إلى ديوانهم فالتمسنا معرفة ذلك منه » وكان كثيرا ما ينشد الشعر إذا سئل عن بعض حروف القرآن . قال القرطبى سئل ابن عباس ، عن السِّنَةِ فى قوله تعالى « لا تَأخُذُه سِنَةٌ ولا نَوْم » فقال النعاس وانشد قول زهير :

لا سِنَة فى طُوَالِ الليل تأخذه ولا ينام ولا فى أَمْرِه فَنَدُ

وسُئل عكرمة ما معنى الزنيم ، فقال هو ولد الزنى وأنشد :

زَنِيمٌ ليس يعرف مَن أبوه بَغِيُّ الأُمِّ ذُو حسب لئيمِ

(١) التامك : السنام ، وقرد بفتح القاف وكسر الراء: كثير القراد ، والسفن ـ بفتحتين ـ المبرد